مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: العلاقات الروسية – الغربية وتطوراتها بعد أحداث اوكرانيا 2014
اسم الكاتب: أ.م.د. أحمد عبد الأمير خضير الأنباري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1071
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 16:31 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العلاقات الروسية - الغربية

وتطوراتها بعد أحداث اوكرانيا ٢٠١٤

Russian-Western Relations And Their Developments After The Events of Ukraine in 2014

الكلمة المفتاحية : روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوربي، أوكرانيا، جزيرة القرم.

Keywords: Russia, United States Of America, European Union, Ukraine, Crimea.

أ.م.د. أحمد عبد الأمير خضير الأنباري

مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية – جامعة بغداد

Assistant Prof. Dr. Ahmed Abdul-Ameer Al-Nbari
Center for Strategic and International Studies- Baghdad University
E-mail: ahmedalanbary@yahoo.com

ملخص البحث

شهدت أوكرانيا في العام ٢٠١٤ عدد من الأحداث المهمة والتي انتهت إلى عزل الرئيس الاوكراني فيكتور يانوكوفيتش، وتعيين رئيس جديد مقرب من الغرب، وهو ما عدته روسيا إضراراً بمصالحها. ولذلك دعمت انفصال شبه جزيرة القرم عن أوكرانيا وانضمامها إليها (إلى روسيا). من جهة أخرى عدت دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تأييد روسيا لشبه جزيرة القرم وضمها عملاً غير مقبول، مما يتطلب العمل لدعم الرئيس الأوكراني الجديد. مما أدى إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بفرض عقوبات على روسيا بقصد التأثير عليها وحملها على التراجع عن موقفها، وبالمقابل فرضت روسيا عقوبات على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، للتأكيد على موقفها وعدم تأثرها بالعقوبات المفروضة عليها.

المقدمـــــة

تعد الأزمة التي حصلت في أوكرانيا في العام ٢٠١٤ واحدة من الأزمات التي تحظى باهتمام كبير، لما لها من انعكاسات ومساس بمصالح الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جهة، وروسيا من جهة أخرى. فما حصل من أحداث في أوكرانيا بدءاً بالتظاهرات وما نتج عنها، ومن ثم انضمام شبه جزيرة القرم إلى روسيا، عدته تلك الأطراف حدثاً يتعلق بصميم مصالحها الأمنية والاقتصادية مما يتطلب منها العمل لجعل التغييرات التي حصلت وتلك المحتمل حصولها تصب في صالحها.

فأوكرانيا تتميز بأهميتها الكبيرة لكل من الغرب وروسيا، سواء أهميتها من الناحية الاقتصادية أم من الناحية السياسية والاستراتيجية، وكذلك الأمنية. ولهذا بدأت سلسلة من العقوبات والعقوبات المضادة في محاولة من قبل كل طرف لحمل الطرف الأخر للتراجع عن موقفه. فقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي مجموعة من العقوبات ضد روسيا، قابلتها روسيا بمجموعة من العقوبات ضدهم. إلا أن كلا الطرفين يدرك أهمية الطرف الأخر ومكانته الدولية، وحجم العلاقات الاقتصادية بينهما، وهو ما يدفع بهم إلى استبعاد الحل العسكري أولاً، ومحاولة التخفيف من تداعيات التصعيد على مصالحهم.

اشكالية البحث:

تسعى الأطراف المهتمة بما حصل من أحداث في أوكرانيا، وتطوراتها اللاحقة والمستمرة إلى الآن، إلى تحقيق أهدافها بطريقة تجنبها وصول الأزمة إلى مواجهة عسكرية، ودون فقدان الأطراف لمصالحها مع بعضها. ولهذا فإن البحث يحاول الإجابة عن الأسئلة الأتية:

١- مدى قدرة الأطراف في تحقيق التوازن بين الحفاظ على مصالحهم في أوكرانيا بضبط مسارات التغيير لصالحها، وبين عدم التفريط بعلاقاتهم مع بعضهم التي تحقق لهم مصالح اقتصادية كبيرة؟

٢- مدى صعوبة تحقيق هذا التوازن، لاسيما في ظل تقاطع مصالح الأطراف في أوكرانيا نتيجة للتغيير الذي حصل في العام ٢٠١٤؟

فرضية البحث:

استخدم كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وسيلة العقوبات الاقتصادية ضد روسيا، ولجوء الأخيرة إلى عقوبات مضادة، وتأكيدها عدم نجاح العقوبات الاقتصادية ضدها. إن حجم العلاقات الاقتصادية بين روسيا والغرب وأهميتها الكبيرة لأطرافها يجعلهم حريصون على عدم التفريط بها، لما لها من تأثيرات سلبية كبيرة على اقتصاديات كل من روسيا والدول الغربية. ولهذا سيسعى كل طرف لتحقيق أهدافه من خلال ممارسة الضغوط الاقتصادية والسياسية وغيرها من وسائل الضغط، التي تجنبهم المواجهة العسكرية.

هيكلية البحث:

قسم البحث إلى مبحثين، فضلاً عن المقدمة والخاتمة، تناولنا فيهما:

المبحث الأول: مسار العلاقات الروسية – الغربية منذ انتهاء الحرب الباردة حتى أحداث أوكرانيا ٢٠١٤.

المبحث الثاني: تأثير أحداث أوكرانيا على العلاقات الروسية – الغربية.

المبحث الأول

مسار العلاقات الروسية – الغربية

منذ انتهاء الحرب الباردة حتى أحداث أوكرانيا ٢٠١٤

مع انتهاء الحرب الباردة وجدت روسيا أنها أمام مرحلة جديدة في العلاقات الدولية وتغيير في موازين القوى لا يصب في صالحها. إذ أن تفكك الاتحاد السوفيتي إلى عدة دول قد أضعف المكانة الدولية لروسيا، لاسيما أن الدول المنفصلة عن الاتحاد السوفيتي لديها طموحات تشكل هواجس أمنية لروسيا. كما أن تلك الدول هي دول ناشئة ضعيفة ببنى سياسية واقتصادية هشة[١]، فضلاً عما واجهته روسيا من تحديات تمثلت بالتحديات السياسية، الاقتصادية، العسكرية[٢]، وغيرها من التحديات[٣].

تركز اهتمام صانع القرار في روسيا في كل ما من شأنه تحقيق هدف استعادة المكانة الدولية لروسيا، عبر التأكيد على أهمية العلاقات مع الغرب. ولهذا أعلن الرئيس الروسي الأسبق بوريس يلتسين في خطاب له في الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الثاني من العام ١٩٩٢ أن روسيا تعد الغرب حليف طبيعي لها[٤].

يرى بعض المحللين أن العلاقات الروسية – الغربية بعد الحرب الباردة مرت بمرحلتين أساسيتين. الأولى تمتد من تفكك الاتحاد السوفيتي إلى أواخر حكم الرئيس الروسي الأسبق يلتسين، والثانية تبدأ بتولي فلاديمير بوتين السلطة. اقتصرت المرحلة الأولى على تقديم المساعدات الأوروبية إلى روسيا لمساعدتها في أن يكون لها تأثيراً ايجابياً من جهة تقليص الأخطار من الجهة الشرقية. كما عمل الاتحاد الأوروبي على تقديم المساعدات التقنية في مجال التخطيط لوضع برامج التنمية ودعم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. إذ أن أوروبا تخشى أن تكون على حدودها دول فاشلة تنتشر فيها الجريمة، فضلاً عن الخشية من امتلاكها تقنية الأسلحة المتطورة، مما يمكن أن يؤثر سلبياً في حالة الأمن والاستقرار في دولها. فالنتيجة التي توصلت إليها أوروبا أن التهديد الذي تمثله الشيوعية لا يقتصر فقط على

التهديد العسكري، إنما هو يشمل الجوانب الايدولوجية والاجتماعية والاقتصادية. ويؤشر تولي فلاديمير بوتين السلطة في روسيا بداية المرحلة الثانية من العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، إذ شهدت تطورات في المجالات السياسية والاقتصادية، وبشكل خاص مع فرنسا وبريطانيا وألمانيا وايطاليا. والدافع الأوروبي في تنمية العلاقات مع روسيا كونها تمثل جداراً عازلاً أو حاجزاً أمام التهديدات الأمنية الجديدة. لهذا وبسبب الاستراتيجية الروسية الجديدة التي اتبعتها، بمنع انتشار التكنولوجيا النووية والحد من التسلح وبيع الأسلحة، شهدت العلاقات الروسية – الأوروبية تطورات كبيرة(٥).

ففي تلك المرحلة حصل تغيير في طبيعة فهم روسيا لطبيعة العلاقات التي تجمعها مع دول الاتحاد الأوروبي، إذ أنها عدت تلك العلاقات بأنها تشكل أهمية رئيسة لروسيا، والاتحاد الأوروبي أحد الشركاء الرئيسين في المجالات الاقتصادية والتجارية والسياسة الخارجية(٦).

وضع الاتحاد الأوروبي استراتيجية للتعامل مع روسيا، والتي أعلن عنها في العام ١٩٩٩ بألمانيا. الاتحاد الأوروبي اعتبر استراتيجيته تلك بأنها "كخطوة أولى نحو شراكة استراتيجية مع روسيا تضمن الاستقرار لأوروبا وحفظ الأمن العالمي من خلال مواجهة التحديات الجديدة بشكل تعاوني". ويرى الاتحاد الأوروبي أن روسيا تمثل أفضل شريك في الجهة الشرقية، لاسيما أن أوروبا تدرك جيداً أهمية تنمية التعاون بين الدول المتجاورة. كما أن الاتحاد الأوروبي يرى في روسيا بأنها الوريث للاتحاد السوفيتي، وهو ما دفع به إلى اعطاء روسيا دور في بناء الأمن الأوروبي. والدور الروسي كان من خلال(٧):

١- التنسيق والتعاون المكثف بين روسيا والاتحاد الأوروبي ضمن اطار منظمة الأمن والتعاون الأوروبية.
٢- السماح لروسيا بالمشاركة في العمليات الأوروبية لحفظ السلام.
٣- اعتبار روسيا شريك استراتيجي مهم يمكنه المساعدة في بناء سياسة أوروبية أمنية مشتركة.

من جهتها كانت روسيا تدرك أهمية وجود شريك أوروبي متعاون يمكن أن يساعدها في تحسين مكانتها الدولية وعودتها دولة عظمى في النظام الدولي. فالرئيس الروسي فلاديمير بوتين يرى في الاتحاد الأوروبي شريك استراتيجي يمكن التعاون معه بما يحقق مصالح الطرفين[٨]. ولهذا عمل بوتين منذ رئاسته في العام ٢٠٠٠ على تعزيز الدور الروسي في العلاقات الدولية[٩]. كما أن العلاقات مع حلف شمال الأطلسي شهدت تقارب بين الطرفين، بعد الزيارة التي قام بها الأمين العام للحلف إلى روسيا. وقد أوضح بوتين رؤية روسيا ورغبتها في تعزيز العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي[١٠].

تعد روسيا ثالث أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وللمدة ١٩٩٩ – ٢٠٠٥ تعد روسيا المورد الأول للطاقة لأوروبا، فأوروبا تستورد ثلثي احتياجاتها من الطاقة من روسيا، وبنسبة (١٩,٨%) من النفط ونسبة (٤١%) من الغاز، ويشكل نسبة (٦٧%) من مجمل مبيعات الغاز الروسي[١١]. وهو ما يؤشر لدى صانع القرار الروسي مدى الحاجة الأوروبية للغاز الروسي[١٢]. والجدول الآتي يبين نسبة ما تستورده بعض الدول الأوروبية من الغاز الروسي عن طريق شركة غاز بروم.

جدول يبين ما تستورده بعض الدول الأوروبية من الغاز الروسي

الدولة	نسبة ما تستورده
ألمانيا	%٤٤,٩
بولونيا	%٥٠,٢
المجر	%٦٣,٤
النمسا	%٧٣,٤
جمهورية التشيك	%٨٠,٨
اليونان	%٨٦,٨
فنلندا	%١٠٠
سلوفاكيا	%١٠٠

المصدر: د. عبدالوهاب بن خليف، العلاقات الأوروبية – الروسية .. والعمق الاستراتيجي المتبادل، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد ١١، ٢٠١٤، ص٩٣.

على هذا الأساس تُعد روسيا هي المورّد الأول للطاقة إلى أوروبا وبعدها كل الجزائر والنرويج، غير أن أهمية روسيا بهذا الخصوص تتعدى أهمية غيرها من الدول الموردة للطاقة إلى أوروبا. إذ يقدر للاحتياطات الروسية أن تدوم ما بين (٥٠ – ١٠٠) عام، في حين أن الاحتياطات النرويجية في تناقص مستمر. فضلاً عن احتياطي روسيا من الصلب الذي يقدر له أن يدوم نحو (٢٠٠) عام[١٣].

وبذلك تكون العلاقات بين الطرفين حققت تقدماً، مما يدل على الحاجة المتبادلة لتعزيز العلاقات بينهما. وهو ما يؤشر الادراك المتبادل سياسياً واستراتيجياً لأهمية كل منهما، وما يمكن تحقيقيه من فرص حقيقية للتقدم بفهم متبادل للمصالح المشتركة.

وفي إطار الشراكة بين روسيا والاتحاد الأوروبي توجد هياكل مشتركة، مجلس دائم ومجموعات عمل، وعدد من الاتفاقيات الثنائية. وتعد روسيا البلد الوحيد الذي ينظم مع الاتحاد الأوروبي قمتين سنوياً. وقد أعرب رئيس المفوضية الأوروبية خوسيه مانويل باروسو عن

ثقته بالرئيس الروسي السابق دميتري ميدفيديف، ومؤكداً على ضرورة أن تعمل روسيا والاتحاد الأوروبي على تعزيز العلاقات بينهما، التي لا تقوم فقط على المصالح المشتركة وإنما أيضاً على احترام القيم(١٤).

منذ بداية ولاية بوتين الثانية لم تخف المفوضية الأوروبية قلقها من مواجهة التوتر بين المصالح والقيم بين روسيا والاتحاد الأوروبي. غير أن الأمر المشجع هو ارتفاع معدل التبادل التجاري بين الطرفين إلى حد كبير، وذلك بفعل أسباب عدة منها حاجة الاتحاد الأوروبي للطاقة، والطلب على السلع الاستهلاكية الروسية(١٥).

ومنذ العام ١٩٩٤ وقعت روسيا والاتحاد الأوروبي على اتفاقية الشراكة والتعاون، التي دخلت حيز النفاذ في العام ١٩٩٧. واستمر العمل بهذه الاتفاقية حتى العام ٢٠٠٧، وبعدها أصبحت تجدد تلقائياً كل عام. وفي أكتوبر من العام ٢٠٠٠ وافقت بروكسل وموسكو على إنشاء نظام "الحوار الطاقة" الذي كان من المفترض أن يعمل على تأمين الإمدادات الروسية إلى أوروبا(١٦).

وفي العلاقات الروسية – الأمريكية، عملت الولايات المتحدة الأمريكية في مدة ما بعد الحرب الباردة على اعتماد استراتيجية بعيدة المدى تستهدف ملئ الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه تفكك الاتحاد السوفيتي. الخطوط العامة لتلك الاستراتيجية تقوم على عزل روسيا، وتحييد أوكرانيا عن أوروبا الغربية. وبسبب ادراك الولايات المتحدة الأمريكية لأهمية وتأثير روسيا في أوروبا وكذلك على المستوى العالمي، فقد عملت على اضعافها من خلال(١٧):

١- محاصرة روسيا وإبعادها عن أوروبا، وكذلك إبعادها عن الدول الكبرى كالصين واليابان، وذلك بتعزيز العلاقات الأمريكية مع كل من الصين واليابان.

وهذا يشير إلى ادراك صانع القرار الأمريكي لأهمية التوجه الروسي لتعزيز العلاقات مع كل من الصين واليابان، وكذلك الهند ودول أخرى، وتأثيره الكبير في تعزيز المكانة والتأثير الروسي في العلاقات الدولية.

٢- استدراج القوة النووية الأوكرانية نحو حلف الناتو، كجزء من عمليات الاصلاح والتوسع التي اعتمدها بعد الحرب الباردة.

ولهذا فإن الاستراتيجية الأمريكية تجاه روسيا سعت لتحقيق عدة أهداف منها[١٨]:

١- محاولة الاستمرار في إضعاف روسيا، وضمان تواجد عسكري للولايات المتحدة الأمريكية في آسيا الوسطى[١٩]. غير أن روسيا تمكنت من توقيع معاهدة للدفاع المشترك مع دول كزاخستان، طاجيكستان، أرمينيا، تركمنستان، أوزبكستان. وهي دول كانت تشكل جزءاً من الاتحاد السوفيتي.

كما تعد روسيا الشريك التجاري الأساسي لدول آسيا الوسطى، وعقدت شركاتها العديد من الاتفاقيات مع تلك الدول. كما في مجال بيغ الغاز، إذ عقدت الشركات الروسية العديد من الاتفاقيات. فعلى سبيل المثال، العقد الذي عقدته شركة غاز بروم الروسية في العام ٢٠٠٢ مع اوزبكستان، الذي يمتد حتى العام ٢٠١٢، وعقد الشراكة للشركة نفسها مع اوزبكستان لمدة (٢٥) سنة. وفي العام ٢٠٠٤ شركة لوك أويل عقد مشاركة مع اوزبكستان لمدة (٣٥) سنة للتنقيب عن الغاز. والعديد من الاتفاقيات التي عقدتها الشركات الروسية مع دول المنطقة[٢٠].

وقد عد الرئيس الروسي بوتين "التغلغل الأمريكي في مناطق النفوذ الروسية يهدد مصالح روسيا وأمنها القومي"، مشيراً إلى أن تراجع الدور والالتزام الروسي تجاه دول الاتحاد السوفيتي السابقة اتاح الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية من تعزيز نفوذها فيها[٢١]. ولذلك حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز علاقاتها مع تلك الدول وضمها إلى حلف شمال الأطلسي، كونه يسهم في ضمان مصالحها من جهة، ومن جهة أخرى يحجم نفوذ روسيا مما يزيد صعوبة امكانية استعادة دورها في تلك الدول[٢٢]. فبحسب تقرير أعدته لجنة أمريكية أكدت على أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية تتطلب منع خمسة تهديدات منها "منع ظهور قوة معادية للولايات المتحدة تهيمن على أوروبا أو آسيا"[٢٣].

وبحسب ما يرى بريجنسكي "أن الهيمنة الأمريكية على الرغم من بعدها الكوني الشامل، إلا انها تظل سطحية إذا لم تمارس إحتلالاً أو وجوداً مباشراً ومؤثراً لمناطق نفوذها. وما دامت تمارس هذا النفوذ عن طريق التأثير غير المباشر ...". ولهذا حرصت الولايات المتحدة الأمريكية على تبني سياسة الانتشار العسكري في المناطق التي تعد مجالاً حيوياً لروسيا، من خلال توسيع حلف شمال الأطلسي وضمها للحلف[٢٤]. وقد مارست الدول الغربية ضغوطاً على روسيا في محاولة للحصول على موافقة روسيا على هذا التواجد العسكري، وتوسيع الناتو ليضم دول المنطقة[٢٥].

٢- محاولة افشال أي تقارب روسي – أوروبي، والتي لم تنجح في تحقيقها. إذ أن روسيا تمكنت، عبر تعزيز علاقاتها مع الدول الأوروبية ودول أخرى مثل الصين وإيران، من اعادة دورها في الساحة الدولية بشكل تدريجي. فبسبب الحاجة الأوروبية إلى الغاز الروسي سعت كل من المانيا وفرنسا لإعادة الثقة بين روسيا ودول الاتحاد الأوروبي.

المانيا وفرنسا، بشكل خاص، ومعهما دول الاتحاد الأوروبي لديهم الرغبة في تعزيز العلاقات مع روسيا. فألمانيا ترغب "أن تجعل من روسيا عمقاً إستراتيجياً لأوروبا من الناحية الشرقية". أما فرنسا ترغب في تطوير العلاقات مع روسيا لأنها ترى فيها قوة مؤثرة إقليماً وعالمياً. وهو ما يمكن أن يعمل للحد من الهيمنة الأمريكية وإحداث توازن استراتيجي في أوروبا. وما يعزز التوجه الألماني والفرنسي، أن ألمانيا تجد في التقارب مع روسيا بديلاً لدورها الثانوي في أوروبا وحلف الناتو. هذا التوجه الألماني ينسجم مع الرؤية البسماركية "التي ترى أن ألمانيا وروسيا يزدهران عندما يتقاربان ويعانيان عندما يتباعدان". ويبعث التقارب الروسي – الألماني مخاوف عديدة لدى فرنسا، مما يدفع بها لأن تكون طرفاً فيه[٢٦].

المبحث الثاني
تأثير أحداث أوكرانيا على العلاقات الروسية – الغربية

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي مطلع العقد الأخير وانفصال عدد من الدول عنه سعت روسيا إلى تشكيل تحالف استراتيجي مع تلك الدول، ومنها وفي مقدمتها أوكرانيا، التي تمتلك القوة النووية. وقد عقدت روسيا مع عدد من تلك الدول معاهدة الدفاع المشترك في العام ١٩٩٢[٢٧].

ومن الواضح أن دول الاتحاد السوفيتي السابق أصبحت بعد تفككه ساحة للتنافس بين روسيا من جهة والولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية من جهة أخرى. وتتحفظ روسيا على كل خطوة ومبادرة تقدم عليها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي بشأن تلك الدول التي تعدها روسيا مجالاً حيوياً لها. ومنها برنامج الاتحاد الأوروبي "الشراكة الشرقية" الذي أقره الاتحاد في قمته في براغ العام ٢٠٠٩، إذ يضم البرنامج أوكرانيا، بيلاروسيا، جورجيا، أذربيجان، وأرمينيا[٢٨].

وقد كشفت الأزمة الأوكرانية الأهمية التي تحظى بها أوكرانيا لدى روسيا، وعزم الأخيرة على الدفاع عن مصالحها في دول الاتحاد السوفيتي سابقاً بكل الوسائل اللازمة لذلك، بِعدها امتداداً طبيعياً لروسيا ولا تسمح لأي دولة بالتواجد فيها، وخصوصاً دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية[٢٩].

شهدت كييف تظاهرات بسبب رفض الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش اتفاقية من شأنها تعزز العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، وميله للتقارب مع روسيا. وهو ما أدى إلى تطور الأحداث وصولاً إلى عزل الرئيس يانوكوفيتش. وبسبب الأهمية التي تحظى بها أوكرانيا لم تقتصر الآزمة وتفاعلاتها بين الأطراف الداخلية وإنما شملت روسيا من جانب والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من جانب أخر[٣٠].

فبعد أن أوقفت أوكرانيا توقيعها على اتفاقية الشراكة الانتسابية مع الاتحاد الأوروبي، انتقد الاتحاد الأوروبي ما عده ضغوطاً روسية على أوكرانيا لوقف توقيع الاتفاقية. وفي المقابل تتهم روسيا الاتحاد الأوروبي بممارسة الضغوط على أوكرانيا للتوقيع على الاتفاقية. وقد تسبب موقف الحكومة الأوكرانية وقف اجراءات اتمام الاتفاقية إلى خروج تظاهرات شعبية في العاصمة الأوكرانية كييف مؤيدة لما يسمى التوجه الأوروبي لأوكرانيا[٣١].

وقد كشفت الأزمة الأوكرانية حدة التنافس على النفوذ في أوكرانيا بين الجانين الروسي من جهة والأوروبي – الأمريكي من جهة أخرى. فروسيا واصلت جهودها على مدى العام ٢٠١٣ من أجل ضم أوكرانيا إلى الاتحاد الكمركي الذي يضم فضلاً عن روسيا كلاً من بيلاروسيا وكازاخستان. وهو جزء من جهود روسيا لتشكيل الاتحاد الأوروبي – الأسيوي لمواجهة التكتلات الغربية مستقبلاً. ويتهم الغرب روسيا بأنها تحاول استعادة الهيمنة على دول الاتحاد السوفيتي سابقاً[٣٢].

وفي تطور لاحق نظم استفتاء في القرم بشأن انضمامها إلى روسيا، وجاءت نتائج الاستفتاء بموافقة (٩٦,٧٧%) من المشاركين في الاستفتاء لصالح انضمام القرم إلى روسيا. وقد بلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء (٨٢,٧١%)، بحسب تصريح ميخائيل ماليشيف رئيس اللجنة البرلمانية (برلمان القرم) المشرفة على الاستفتاء[٣٣].

وأزاء ما حصل من أحداث وما تبعها من تطورات فقد كان للأطراف المهتمة بتلك الأحداث مواقف تعبر عن رؤيتها لما حصل.

أولاً – مواقف الأطراف من ضم شبه جزيرة القرم والعقوبات المتبادلة:

١– المواقف:

عدت روسيا أن قرار ضم القرم إليها قراراً صائباً، كونه يوفر الحماية إلى الغالبية من سكان شبه جزيرة ممن ينتمون للقومية الروسية[٣٤]. غير أن هذه الرؤية الروسية لا تتوافق مع الرؤية الأمريكية – الأوروبية، التي ترى أن قرار ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا غير قانوني.

في قبالة الموقف الروسي، أدانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا بعد الاستفتاء الذي أيده نحو (٩٧%) من سكان القرم. وعدت قرار الضم بأنه غير قانوني[٣٥]. وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية، كما جاء في استراتيجيتها للأمن القومي للعام ٢٠١٥، إلى العمل مع حلفائها من أجل عزل روسيا دولياً[٣٦].

٢ – العقوبات المتبادلة:

أ– العقوبات الأمريكية – الأوروبية ضد روسيا:

فرضت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على روسيا مجموعة من العقوبات عل خلفية الأحداث التي حصلت في أوكرانيا، ومنها ما يتعلق بشبه جزيرة القرم. وتلك العقوبات طالت شخصيات ومؤسسات روسية.

ومن العقوبات الأمريكية ما أعلن عنها الرئيس الأمريكي باراك أوباما والتي شملت شخصيات مقربة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ومنهم رئيس هيئة الاركان سيرغي ايفانوف. وكذلك شملت العقوبات مصرف روسيا الذي يدار من قبل شخصيات مقربة أيضاً من الرئيس الروسي. وقد حذر الرئيس الأمريكي أوباما روسيا من أن سياستها التي وصفها بالتصعيدية ستؤدي إلى عزلتها عن المجتمع الدولي[٣٧].

ومن جانبه قرر الاتحاد الأوروبي أن يفرض عقوبات على روسيا، غير أن مثل تلك العقوبات ستلحق أضراراً اقتصادية بدول الاتحاد، التي يعاني عدد منها مشكلات اقتصادية. وبلغت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى روسيا في العام ٢٠١٢ نحو (١٧١) مليار دولار. كما أن نحو (٣٠%) من احتياج الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي تأتي من روسيا. أما المانيا

فلديها نحو (٦٠٠٠) شركة لها أنشطة تجارية مع روسيا. ولذلك يعارض ثلثين المواطنين الألمان فرض العقوبات على روسيا[٣٨].

كما اتخذ الاتحاد الأوروبي مجموعة من الإجراءات التقييدية التي تستهدف التعاون بين الطرفين. ومن شأن تلك الإجراءات أن تعمل على[٣٩]:

أ- الحد من وصول المؤسسات المالية المملوكة للدولة الروسية إلى أسواق رأس المال في الاتحاد الأوروبي.

ب- فرض حظر على تجارة الأسلحة.

ت- حظر تصدير السلع ذات الاستخدام العسكري المزدوج العسكري.

ث- تقليص فرص وصول روسية إلى التكنولوجيات الحساسة وخاصة في مجال قطاع النفط.

وقد شملت تلك المجموعة من الإجراءات توسيع قائمة الاشخاص والكيانات التي يتهما الغرب بأنها المسؤولة في التسبب بالأزمة الأوكرانية وأسهمت في تقويض سيادة أوكرانيا الإقليمية[٤٠]. كما شملت تعليق البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي للتمويل، وفرض قيود على الاستثمار والتجارة مع شبه جزيرة القرم وسيفاستوبول، وإعادة تقييم التعاون الثنائي بين روسيا والاتحاد الأوروبي بهدف خفض مستوى التعاون بينهما. وهي مجموعة من الإجراءات اراد منها الاتحاد الأوروبي أن تكون بمثابة تحذير قوي لروسيا، بسبب قيامها بما تصفه الدول الأوروبية "بالضم غير الشرعي لأراضي دولة مجاورة ذات سيادة وزعزعة الاستقرار فيها". وهو أمر تعده الدول الغربية بأنه غير مقبول في القرن الواحد والعشرين. كما عدت دول الاتحاد الأوروبي سقوط الطائرة الماليزية التي أدت إلى مقتل نحو (٣٠٠) من المدنيين أمراً يتطلب استجابة سريعة وحازمة. وينتقد الاتحاد الأوروبي عدم اهتمام روسيا في التعامل مع حادث الطائرة، فضلاً عن الاتهامات بدعم المقاتلين المعارضين لنظام الحكم الجديد في أوكرانيا. ويرى الاتحاد الأوروبي أن استمرار روسيا في سياستها تجاه الآزمة الأوكرانية ستؤدي بها إلى العزلة[٤١].

ب – العقوبات الروسية ضد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي:

وفي قبالة تلك العقوبات، فرضت روسيا عقوبات على عدد من أعضاء الكونغرس، ومنهم هاري ريد وجون بوينر وجون ماكين. كما طالت العقوبات الروسية عدد من المسؤولين الأمريكيين، ومنهم مستشار الرئيس أوباما للأمن القومي بنجامين رودوس[٤٢]. كما أعلنت روسيا عن تمديد الحظر الذي فرضته على استيراد المواد الغذائية من دول الاتحاد الأوروبي لستة أشهر أخرى، في ردها على تمديد الاتحاد الأوروبي للعقوبات ضدها[٤٣].

الخاتمـــــة

كشفت تطورات الأزمة الأوكرانية الأهمية التي تتمتع بها أوكرانيا بالنسبة لكل من روسيا من جهة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى. وبسبب هذه الأهمية فإن روسيا في مسعى دائم وجدي لتعزيز وضع شبه جزيرة القرم، وكذلك تحاول تعزيز الوضع في شرق أوكرانيا لصالح المعارضين لحكومة كييف. وهو ما يواجه بجهود أوروبية – أمريكية داعمة لحكومة كييف في محاولة لتعزيز سيطرتها على كامل الأرض الأوكرانية، ومنع سيطرة ما تعدهم موالون لروسيا على أي منطقة في أوكرانيا.

فروسيا تعد ما حصل من تغيير في أوكرانيا بعد المطالبات الشعبية التي انتهت إلى عزل الرئيس فيكتور يانوكوفيتش تهديداً لأمنها ومصالحها، ويصب في صالح الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الأخيرة تعد ما حصل من تطورات للأحداث انتهت بانضمام شبه جزيرة القرم إلى روسيا تهديداً لمصالحها وتعزيز لنفوذ روسيا في المنطقة. ولهذا فإن المتوقع أن تكون مواقف الأطراف تتخذ عدة مسارات منها:

١- قبول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، مرغمين، بالوضع الراهن لصالح روسيا المتمثل بانفصال شبه جزيرة القرم عن أوكرانيا وانضمامها إلى روسيا بعد أن تم اجراء استفتاء بذلك.

٢- العمل من جانب الطرف الأوروبي والأمريكي لمنع حصول روسيا على أي منطقة أخرى من أوكرانيا وضمها على وفق ما حصل مع شبه جزيرة القرم، مع محاولة عودة القرم لأوكرانيا أن أمكن ذلك.

٣- العمل من جانب روسيا لعدم التفريط بالقرم، والعمل على تعزيز نفوذها في مناطق معينة من أوكرانيا.

الهـــوامـــش

(١) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩، ص ١١٥ – ١١٨. كذلك ينظر: قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه – التحديات والرهانات –، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة –، ٢٠١٠ – ٢٠١١، ص ٩٥.

(٢) للتفصيل عن التحديات في الجانب العسكري التي واجهتها روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، ينظر: واثق محمد براك، الإستراتيجية العسكرية الروسية بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد ٣٢، ٢٠١٣، ص ٣٩٧ – ٤٠٣.

(٣) وليد محمود احمد، التوجهات الأوروبية لروسيا الاتحادية بعد الحرب الباردة ١٩٩١ – ١٩٩٩، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد ٩، ٢٠٠٨، ص ٣١٩ – ٣٢٠.

(٤) وليد محمود احمد، توجهات السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد ٣٣، ٢٠١٤، ص ٢٨٨.

(٥) قريب بلال، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٠١ – ١٠٢.

(6) *Dr. Arkady Moshes, EU-Russia relations: unfortunate continuity, Fondation Robert Schuman, European Issues, N. 129, 24th February 2009, p. 2.*

(٧) قريب بلال، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢ – ١٠٣.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(٩) للتفصيل ينظر: د. حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٤٢، ٢٠٠٩، ص ١ – ١٢.

(١٠) وليد محمود احمد، توجهات السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩١.

(١١) د. عبدالوهاب بن خليف، العلاقات الأوروبية – الروسية .. والعمق الاستراتيجي المتبادل، الاكاديمية للدراسات للاجتماعية والانسانية، العدد ١١، ٢٠١٤، ص ٩٣. كذلك ينظر: مهيمن عبدالحليم الوادي، السياسة الروسية الثابت والمتحول الجغرافي في ظل المتغيرات الجيوستراتيجية

(دراسة في منظور الجغرافية السياسية والجيوبوليتك)، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العدد ١، المجلد ٢٥، ٢٠١٤، ص ٨٩ – ٩٠.

(١٢) أيمن طلال يوسف، روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية، ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٥٨، كانون الأول ٢٠٠٨، ص ٨٦.

(١٣) د. عبدالوهاب بن خليف، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.

(14) Thomas Gomart, EU – RUSSIA RELATIONS Toward a Way Out of Depressio?, Center for Strategic and International Studies, July 2008, pp. 2 – 3.

(15) Ibid, p. 6.

(16) Ibid, p. 6. And p. 10.

(١٧) د. عبدالوهاب بن خليف، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٩٣.

(١٩) بخصوص الاهتمام الأمريكي بدول آسيا الوسطى، ينظر: فولفجانج هيرن، التحدي الصيني أثر الصعود الصيني في حياتنا، ترجمة: محمد رمضان حسين، الرياض، ٢٠١١، ص ٢٥١.

(٢٠) للتفصيل ينظر: طالب حسين حافظ، المتغيرات الجديدة في سياسة روسيا الاتحادية تجاه منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد ٢٣، العدد ٢، ٢٠١٢، ص ص ٤٤١ – ٤٤٠.

(٢١) أيمن طلال يوسف، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨.

(٢٢) واثق محمد براك، الأبعاد الإستراتيجية للحرب الروسية – الجورجية آب ٢٠٠٨، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد ٣٤، ٢٠١٤، ص ١٩٨. كذلك ينظر: د. سعد السعيدي، تداعيات الازمة الروسية – الجورجية على العلاقات الروسية الامريكية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٤٢، ٢٠٠٩، ص ٩٨ – ١٠١.

(٢٣) للتفصيل ينظر: دانيال وارنر، السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد ١٥، ص ٥٠ – ٥١.

(٢٤) للتفصيل ينظر: د. حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣، ص ١٠٦ – ١٠٧. كذلك ينظر:

د. اياد بدر زيتي، الأبعاد الاستراتيجية للموقف الروسي والصيني المشترك من الأزمة السورية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٤٩، ٢٠١٥، ص ٥٢ – ٥٣.

(٢٥) جميل مطر، تطويع الخصم: الضغوط الغربية على روسيا، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٢٣، كانون الثاني ٢٠٠٦، ص ٤٥ – ٤٦. وللتفصيل عن الموقف الروسي من توسع حلف شمال الأطلسي، ينظر: د. أحمد باسل البياتي، موقف جمهورية روسيا الاتحادية من توسيع حلف شمال الأطلسي، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد ٤، ٢٠٠٥، ص ٣١ – ٣٧.

(٢٦) د. عبدالوهاب بن خليف، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٩٤.

(٢٨) د. هاني شادي، الثقة المفقودة: الصراع الروسي – الأوروبي على الفضاء الأوراسي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٩٥، يناير ٢٠١٤، ص ١٠٩.

(٢٩) علاء عبد الحفيظ محمد، تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان ٤٧ – ٤٨، ٢٠١٥، ص ١٤.

(٣٠) ما أسباب الأزمة في أوكرانيا؟ أسئلة وأجوبة، الموقع الالكتروني لقناة الحرة الفضائية، ٢٠١٤/٣/٥، *http://www.alhurra. Com/archive/choice-alhurra/latest/304.html*

(٣١) د. هاني شادي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٠٩ – ١١٠.

(٣٣) تسلسل الأحداث وتصعيد الأزمة في أوكرانيا، الموقع الالكتروني لقناة *rt arabic*، *http://arabic.rt.com/world/*، ٢٠١٤/٣/١٧

(٣٤) أزمة القرم: عقوبات أمريكية جديدة تستهدف مقربين من الرئيس الروسي، بي بي سي، *http://www.bbc.co.uk/arabic/worldews/* .٢٠١٤/٣/٢٠

(٣٥) المصدر نفسه.

(٣٦) سامي السلامي، تجليات أزمة أوكرانيا: تحركات روسيا لمواجهة الضغوط الغربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٢٠١، يوليو ٢٠١٥، ص ١٧٦. كذلك ينظر: السيد أمين شلبي، هل يتجدد سباق التسلح بين الغرب وروسيا؟، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٢٠٤، أبريل ٢٠١٦، ص ٦١.

(٣٧) أزمة القرم: عقوبات أمريكية جديدة تستهدف مقربين من الرئيس الروسي، مصدر سبق ذكره.

(٣٨) الأزمة الأوكرانية واختبار أوروبا الصعب، بي بي سي، ٢٠١٤/٣/١٧.

http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/

(39) Statement by the President of the European Council Herman Van Rompuy and the President of the European Commission in the name of the European Union on the agreed additional restrictive measures against Russia, Brussels, 29 July 2014, www.european-council.europa.eu/the-president

(٤٠) لتفصيل أكثر ينظر: تنفيذ السياسة الأوروبية للجوار في عام ٢٠١٤، تقرير مشترك للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق، بروكسل، ٢٠١٥، ص ٢.

(41) Ibid.

(٤٢) أزمة القرم: عقوبات أمريكية جديدة تستهدف مقربين من الرئيس الروسي، مصدر سبق ذكره.

(٤٣) الولايات المتحدة وأوروبا مصممتان على تعقيد العلاقات مع روسيا، ٢٠١٥/٦/٢٣، *http://arabic.rt.com/news/*

المصـــــادر

الكتب:

١- حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ومستقبل النظام الدولي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣.

٢- زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: أمل الشرقي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩.

٣- فولفجانج هيرن، التحدي الصيني أثر الصعود الصيني في حياتنا، ترجمة: محمد رمضان حسين، الرياض، ٢٠١١.

البحوث والدراسات:

١- أحمد باسل البياتي، موقف جمهورية روسيا الاتحادية من توسيع حلف شمال الأطلسي، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد ٤، ٢٠٠٥.

٢- السيد أمين شلبي، هل يتجدد سباق التسلح بين الغرب وروسيا؟، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٢٠٤، أبريل ٢٠١٦.

٣- اياد بدر زيتي، الأبعاد الاستراتيجية للموقف الروسي والصيني المشترك من الأزمة السورية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٤٩، ٢٠١٥.

٤- أيمن طلال يوسف، روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتيكية الخارجية، ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٥٨، كانون الأول ٢٠٠٨.

٥- حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٤٢، ٢٠٠٩.

٦- جميل مطر، تطويع الخصم: الضغوط الغربية على روسيا، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٢٣، كانون الثاني ٢٠٠٦.

٧- دانيال وارنر، السياسة الخارجية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، العدد ١٥.
٨- سامي السلامي، تجليات أزمة أوكرانيا: تحركات روسيا لمواجهة الضغوط الغربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٢٠١، يوليو ٢٠١٥.
٩- سعد السعيدي، تداعيات الازمة الروسية – الجورجية على العلاقات الروسية الامريكية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٤٢، ٢٠٠٩.
١٠-طالب حسين حافظ، المتغيرات الجديدة في سياسة روسيا الاتحادية تجاه منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد ٢٣، العدد ٢، ٢٠١٢.
١١-عبدالوهاب بن خليف، العلاقات الأوروبية – الروسية .. والعمق الاستراتيجي المتبادل، الاكاديمية للدراسات للاجتماعية والانسانية، العدد ١١، ٢٠١٤.
١٢- علاء عبد الحفيظ محمد، تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العددان ٤٧ – ٤٨، ٢٠١٥.
١٣-مهيمن عبدالحليم الوادي، السياسة الروسية الثابت والمتحول الجغرافي في ظل المتغيرات الجيوستراتيجية (دراسة في منظور الجغرافية السياسية والجيوبوليتك)، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، العدد ١، المجلد ٢٥، ٢٠١٤.
١٤-هاني شادي، الثقة المفقودة: الصراع الروسي – الأوروبي على الفضاء الأوراسي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد١٩٥، يناير ٢٠١٤.
١٥-واثق محمد براك، الأبعاد الإستراتيجية للحرب الروسية – الجورجية آب ٢٠٠٨، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد ٣٤، ٢٠١٤.
١٦-واثق محمد براك، الإستراتيجية العسكرية الروسية بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد ٣٢، ٢٠١٣.

١٧–وليد محمود احمد، التوجهات الأوروبية لروسيا الاتحادية بعد الحرب الباردة ١٩٩١ – ١٩٩٩، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد ٩، ٢٠٠٨.

١٨–وليد محمود احمد، توجهات السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد ٣٣، ٢٠١٤.

رسائل الماجستير:

١– قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه – التحديات والرهانات –، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة –، ٢٠١٠ – ٢٠١١.

التقارير:

١– تنفيذ السياسة الأوروبية للجوار في عام ٢٠١٤، تقرير مشترك للبرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ولجنة المناطق، بروكسل، ٢٠١٥.

المقالات:

١– أزمة القرم: عقوبات أمريكية جديدة تستهدف مقربين من الرئيس الروسي، بي بي سي، ٢٠١٤/٣/٢٠.

/http://www.bbc.co.uk/arabic/worldews

٢– الأزمة الأوكرانية واختبار أوروبا الصعب، بي بي سي، ٢٠١٤/٣/١٧.

|http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews

٣– الولايات المتحدة وأوروبا مصممتان على تعقيد العلاقات مع روسيا، ٢٠١٥/٦/٢٣،

/http://arabic.rt.com/news

٤– تسلسل الأحداث وتصعيد الأزمة في أوكرانيا، ٢٠١٤/١٧٣.

/http://arabic.rt.com/world

Researches and Studies:

1 -Arkady Moshes, EU-Russia relations: unfortunate continuity, Fondation Robert Schuman, European Issues, N. 129, 24th February 2009.

2 -Thomas Gomart, EU – RUSSIA RELATIONS Toward a Way Out of Depressio?, Center for Strategic and International Studies, July 2008.

Russian-Western Relations And Their Developments After The Events of Ukraine in 2014

Assistant Prof. Dr. Ahmed Abdul-Ameer Al-Nbari
Center for Strategic and International Studies- Baghdad University

Abstract

In 2014 Ukraine witnessed a number of important events, which were finished with removing the Ukrainian President, and the appointment of a new pro-West president, which was considered by Russia as a violation of its interests. Therefore, it supported the separation of Crimea from Ukraine and joining Russia, on one hand. On the other hand, the European Union and the United States of America considered Russia's support to Crimea and joining Russia unacceptable which requires supporting the new Ukrainian president. This led the United States and the European Union to impose sanctions against Russia in order to impact the Russian attitude forcing Russia to give up its attitude. However, Russia, in return, imposed sanctions against the United States and the European Union, to emphasize its attitude showing that it is not affected by the sanctions imposed on it.